

التأثير المتبادل بين سعر الصرف وميزان السلع والخدمات في ليبيا خلال
الفترة 2001-2020
* باسم ابوبكر ابراهيم عُقاب / كلية الاقتصاد العجيلات / جامعة الزاوية

الملخص :

دفت هذه الدراسة إلى التحقق من أثر علاقة سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار بميزان السلع والخدمات الليبي. واعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية امتدت من 2001 إلى 2020، من خلال منهجية الاقتصاد القياسي التي تعتمد على طريقة المربعات الصغرى العادية المعدلة (FMOLS). وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين سعر الصرف وميزان السلع والخدمات، ولكن هذا الأثر محدود وضئيل لتحفيز قيمة العملة على تحسين ميزان السلع والخدمات الليبي. وبالتالي لا يسهم في تحسين ميزان السلع والخدمات. وأوصت الدراسة بضرورة تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر للاقتصاد المحلي وإيجاد بدائل أخرى.

Abstrac

This study aims to investigate the effect of the exchange rate of the Libyan dinar against the dollar on the Libyan balance of goods and services for the period (2001-2020) through the econometric methodology that relies on the method of modified ordinary least squares (FMOLS). The study found that there is a long and short term relationship between the exchange rate and the balance of goods and services but this effect is limited and insignificant to the devaluation of the currency on improving the Libyan balance of goods and services. Thus it does not contribute to improving the balance of goods and services. The study recommended the need to reduce dependence on oil revenues as a source of the local economy and to find other alternatives.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الليبي، سعر الصرف، ميزان المدفوعات طريقة المربعات الصغرى العادية المعدلة (FMOLS).



المقدمة:

لا يوجد اقتصاد مغلق في عالمنا المعاصر، وأنّ الاكتفاء الذاتي كاتجاه سابق يواجه معارضة كبيرة، وبالتالي فإنّ التجارة الخارجية قد ازدادت زيادة كبيرة بين دول العالم ونمت بوتيرة أسرع من الإنتاج العالمي في أوائل القرن العشرين حتى يومنا هذا، وبالتالي فإنّ التبادل التجاري بين الدول أصبح حقيقة، لذا يترتب عليه وجود طريقة لسداد قيمة هذا التبادل الذي يحدث بين الدول، وبما أنّ هناك عملات مختلفة بين الدول وليست كلها متساوية القيمة فلا بد من وجود ما يسهل ويحفز عملية التبادل بين العملات، وهو ما يسمى بسعر الصرف.

تساهم سياسة سعر الصرف مع غيرها من سياسات الاقتصاد الكلي في علاج الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية التي تعاني منها الدول وخاصة النامية في سعيها المستمر نحو تحقيق معدلات نمو مستديمة ومستوى ملائم من الاستقرار السعري ووضع ممكن وقابل للاستمرار في ميزان المدفوعات في إطار برامجها المتنوعة للتصحيح المالي والهيكلية سواء المدعّمة من قبل صندوق النقد الدولي أو غير المدعّمة، فليس بالغريب أنّ تحظى سياسة سعر الصرف باهتمام خاص من الأوساط الاقتصادية والمحلية والخارجية، وهو ما جعلها محل نقاش واسع خاصة في السنوات الأخيرة في ظل سياسات الانفتاح المنتشرة على الساحة الاقتصادية الدولية. ونظرًا لما تتطلبه التجارة الخارجية من عملات قد تتفاوت في سعر صرفها بالعملة المحلية وفقًا لأولويات الاقتصادات المشاركة في عملية التبادل التجاري، سيتم التطرق إلى الدينار الليبي وعلاقته بعملات أهم الشركاء التجاريين.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

تلجأ السلطات النقدية للتدخل في تحديد قيمة عملتها لضمان تحسين وضعها الاقتصادي بشكلٍ عامٍ وميزانها التجاري بشكلٍ خاصٍ؛ لذا أقدمت العديد من الدول على تخفيض قيمة عملتها عن طريق إحداث صدمة متعمدة أو رفع سعر الصرف للمحافظة على مركزها التنافسي في السوق العالمية، مستهدفة بذلك زيادة صادراتها وتخفيض استيراداتها، إلا أنّ عملية التخفيض قد لا تحقق الهدف المرجو منها، إذ تمت بطريقة عشوائية وغير مدروسة. ويعدّ الميزان التجاري المرآة العاكسة للاقتصاد، فهو يكشف عن القدرة الإنتاجية والتنافسية للدول من خلال الصادرات ومدى التبعية أو الاستقلالية الاقتصادية من خلال الواردات، لكن الميزان التجاري يتأثر بعوامل أخرى أهمها سعر الصرف، فهذا الأخير يلعب دورًا في تقليص الفاتورة من خلال تخفيض العملة وفق ما

التأثير المتبادل بين سعر الصرف وميزان السلع والخدمات في ليبيا خلال الفترة 2001-2020
يعرف بشرط "Marshall-Lerner" ويفيد تحقق هذا الشرط إلى أن تخفيض العملة من أداء الميزان التجاري في حالة تجاوز مجموع مرونة كل من الصادرات والواردات قيمة الواحد. ونظراً لعدم وجود موارد متنوعة غير النفط وتدني أسعار النفط سيحدث عجزاً في ميزان السلع والخدمات، حيث إن سعر النفط في تراجع شديد ما يعني أن هناك عجزاً في ميزان المدفوعات.

إنّ المتنبع للاقتصاد الليبي يلاحظ أنه قد مر بأزمات اقتصادية محلية ودولية مختلفة من ارتفاع أسعار النفط وانخفاضه وحصار اقتصادي دولي وأزمات اقتصادية أخرى ومنها التغييرات في سعر الصرف وإغلاق صادرات النفط في بعض الأحيان. ونظراً لعدم وجود موارد متنوعة غير النفط وتدني أسعار النفط سيحدث عجزاً في ميزان السلع والخدمات، حيث إنّ سعر النفط في تراجع شديد ما يعني أن هناك عجزاً في ميزان المدفوعات. ومنها التغييرات في سعر الصرف وإغلاق صادرات النفط في بعض الأحيان، وهنا يقودنا لصياغة المشكلة البحثية في تساؤل رئيسي وهو - ما علاقة وأثر التغييرات في سعر الصرف بميزان السلع والخدمات؟

أهمية الدراسة:

إنّ التحقق من فاعلية تخفيض قيمة العملة المحلية في تحسين ميزان السلع والخدمات يعد مسألة غاية في الأهمية لمتخذي القرارات وصانعي السياسات الاقتصادية. حيث إنّ تدهور ميزان السلع والخدمات يقود إلى العجز الخارجي، وكذلك يمنع الدولة من تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإحراز تنمية مستدامة، عليه ممّا تقدم تستمد الدراسة أهميتها ومكانتها البحثية في كونها تدرس تحديات عدة للاقتصاد الليبي من خلال استخدام سياسة اقتصادية مدروسة لضبط سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، وخاصة في ظل التغييرات المتتالية في سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي التي يشهدها الاقتصاد الليبي في الآونة الأخيرة. هذا بالإضافة إلى أنّ هذه الدراسة محاولة لأثراء المعرفة والمكتبة الوطنية باستخدام بعض الأدوات والنماذج القياسية.

فرضية الدراسة:

لا يوجد أثر لتخفيض قيمة العملة على ميزان السلع والخدمات الليبي، أي عدم وجود أثر لتحسن لميزان السلع والخدمات الليبي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التحقق من أثر هذه التخفيضات في سعر صرف الدينار الليبي على ميزان السلع والخدمات.



منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بعض أدوات التحليل القياسي لتحليل أثر وعلاقة سعر الصرف الرسمي (الدينار الليبي مقابل الدولار) بميزان السلع والخدمات خلال الفترة 2001-2020م. وقد اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات من الإحصاءات الصادرة عن البنك الدولي ومصرف ليبيا المركزي.

مكان وحدود الدراسة:

اعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية امتدت من 2001 إلى 2020، وبالنسبة للحدود المكانية تركزت على الاقتصاد الليبي.

الدراسات السابقة:

قام الباحث بالاطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية سواء كانت هذه الدراسات في البلدان النامية أو المتقدمة، ووجب الإشارة هنا إلى ندرة الدراسات السابقة المنشورة حديثاً في ليبيا والمهتمة بالعوامل المحددة بميزان المدفوعات حسب علم الباحث، وبالتالي سيتم التركيز على الدراسات السابقة المشابهة إلى حد ما بالاقتصاد الليبي بشكل خاص والاقتصاديات الأخرى بشكل عام. وفيما يلي نستعرض بعض هذه الدراسات:

في الجزائر، أظهر (Bouaghi2021)، في دراسته لأثر قنوات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري علي وجود تأثيرات جوهرية لسعر الصرف ومعدل الفائدة وسعر النفط لتصحيح اختلالات ميزان التجاري في الجزائر 63(1).

في نيجيريا، تناولت دراسة (Bukar & Usman2021)، لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات النيجيري خلال الفترة 1986-2019 باستخدام اختبار جرانجر للسببية والانحدار الكمي وأظهرت نتائج الدراسة أنّ كل من سعر الصرف والانفتاح الاقتصادي لهما أثر سلبي على ميزان المدفوعات بينما الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات وهناك علاقة سببية وحيدة الاتجاه من سعر الصرف إلى ميزان المدفوعات. (2)

وفي نيجيريا أيضاً، بينت دراسة (Nnamdi202) ، لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1981-2019 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه أنّ هناك علاقة موجبة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات ووجود أثر معنوي لسعر الصرف على ميزان المدفوعات بالإضافة الي وجود علاقة سببية بين المتغيرين. (3)

التأثير المتبادل بين سعر الصرف وميزان السلع والخدمات في ليبيا خلال الفترة 2001-2020
وفي غانا، انتهت دراسة (Samuel2022) ، لتغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري خلال الفترة 1980-2019 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ على أن الزيادة في سعر الصرف له أثر سلبي على الميزان التجاري في الأجلين القصير والطويل بينما معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر لهما أثر معنوي على الاقتصاد الغاني. (4) وفي السعودية، (Mahish-AI2017) ، في بعض تساؤلات حول مدى إمكانية تقييد ميزان المدفوعات لنموذج النمو المتناسك في السعودية باستخدام طريقة جوهانسون على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في الأسعار النسبية للواردات والدخل القومي الحقيقي والصادرات الحقيقية، وكذلك أظهرت بعض نتائج الدراسة بأن الاقتصاد السعودي ينمو بمعدل أقل بالمقارنة بتوازن ميزان المدفوعات. (5) وفي العراق، تناولت دراسة كل من الدليمي والدليمي (2020) العلاقة التبادلية بين المتغيرات النقدية وميزان المدفوعات خلال الفترة 2004-2018 وأظهرت نتائج الدراسة على وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف وعرض النقود وسعر الفائدة وميزان المدفوعات، وأن أسعار النفط والطلب العالمي لهما الدور الرئيسي على أحداث عجز أو فائض في ميزان المدفوعات العراقي نتيجة لاعتماد الاقتصاد العراقي على صادرات النفط. (6)

في ليبيا، تناولت دراسة يوسف يخلف وسامي ساسي (2017) أثر تخفيض قيمة العملة المحلية على تحسين الميزان التجاري بالاقتصاد الليبي. واعتمدت الدراسة على سلاسل زمنية امتدت من 1990 إلى 2016، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام دوال الطلب للصادرات والواردات الليبية والميزان التجاري بالاقتصاد الليبي، ومن أبرز المنهجيات المستخدمة أسلوب "integration-Co Johnson"، "Vector Error"، "Correction Model" و "Vector Autoregressive Model" وأسفرت الدراسة على عدم تحقق شرط "Lerner-Marshall" بالاقتصاد الليبي بالمدى الطويل والقصير حول وجود أثر لتخفيض قيمة العملة على تحسين الميزان التجاري الليبي. (7) وفي ليبيا أيضاً، خلصت دراسة عبد الرزاق محمد التلاوي 2021، لاختبار علاقة سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار بميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة من 1966 إلى 2021م باستخدام منهجية التكامل المشترك بأسلوب انجل - جرانجر method Granger-Engel ونموذج تصحيح الخطأ Model Correction Error للتعرف على العلاقة السببية واتجاهها في الأجلين الطويل والقصير. توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين سعر الصرف وميزان المدفوعات وأن سعر



الصرف (تخفيض قيمة العملة بميزان المدفوعات المحلية) يرتبط إيجاباً بميزان المدفوعات. (8)

من خلال اطلاع الباحث وعرضه للدراسات السابقة، يمكننا نخلص بأن الدراسات السابقة ألفت الضوء على اقتصاديات بلدان متشابهة إلى حد ما بالاقتصاد الليبي وبعضها مختلف عن الاقتصاد الليبي وباستخدام منهجيات بحثية مختلفة وفترات زمنية متباينة. وأن الدراسات التطبيقية تحمل جدل واسع حول جدوى تخفيض قيمة العملة المحلية أو رفع سعر الصرف في تحسين الميزان التجاري، فترى بعضها تحسن في الميزان التجاري وبعضها يرى التحسن، وطيف آخر يرى أن أثر التخفيض موجب وأخرى سالب التأثير على الميزان التجاري، وغيرها تنفي وجود أي أثر له، ومنهم من يرى أن الأثر يختلف عبر الزمن (القصير أو الطويل) وبعضهم من يراه يؤثر على الأجلين القصير والطويل، إلا أن النتيجة التي يمكن الخروج بها أن نسبة ليست بالقليلة من الدراسات السابقة تؤيد جدوى تخفيض قيمة العملة المحلية في تحسين أداء الميزان التجاري للدول. والذي يميز الدراسة الحالية أنها استخدمت حالة الاقتصاد الليبي واستخدام دراسات سابقة حديثة إضافة إلى استخدام فترة زمنية طويلة واستخدام العلاقة بين متغيرين متمثلاً في ميزان السلع وسعر الصرف الرسمي في ظل أزمات اقتصادية راهنة يواجهها الاقتصاد الليبي.

الإطار النظري:

المحور الأول - سعر الصرف:

1- مفهوم سعر الصرف:

سعر الصرف هو ذلك المعدل الذي يتم بمقتضاه تبادل عملة دولة بعملة دولة أخرى، وهو بذلك صلة الوصل التي تربط مختلف العملات ببعضها، مما يجعل مقارنة الأسعار الدولية والتكاليف الدولية لمختلف السلع والخدمات أمراً ممكناً، فبدون وجود سعر للصرف يحدد قيمة كل عملة تجاه العملات الأخرى يصبح من الصعب أن لم تكن من المستحيل معرفة أي الأماكن أرخص في تكاليف بيعها ويؤدي مثل هذا الوضع بطبيعة الحال إلى انتقاء إمكانية قيام التجارة الدولية أو إلى عرقلتها بصوره خطيره. (9)

ويعدّ سعر الصرف من أوسع أسواق الأصول المعاصرة بسبب حجمه التبادلي الكبير، ويمثل سعر الصرف الوحدة من النقد الأجنبي مقدراً بوحدات من العملة المحلية، فهو معدل لوحدات الأجنبية مقابل وحده واحده من العملة المراد الإفصاح عن سعر صرفها.

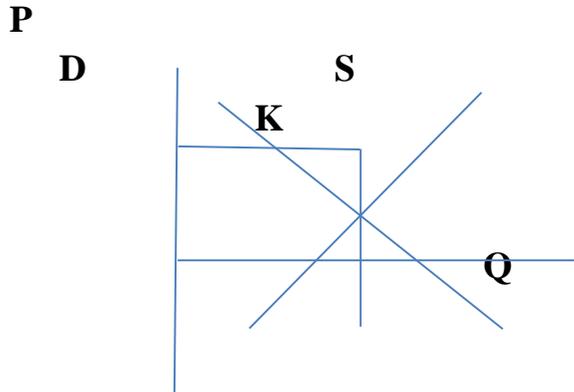
التأثير المتبادل بين سعر الصرف وميزان السلف والخدمات في ليبيا خلال الفترة 2001-2020
 وعلى الرغم من كون قيمة العملة مفهوم أوسع من مجرد سعر صرف تبادلي إلا أنه يرتبط بمعدل الصرف، فقيمة العملة تتزايد إذا تزايد سعر صرف العملة المحلية أو انخفض سعر صرف العملة الأجنبية مقابلها، بينما تتأكل قيمة العملة إذا انخفض سعر صرفها أو تزايد سعر صرف العملة الأجنبية مقابلها.

2- محددات سعر الصرف:

يعد سعر الصرف من أهم الأسعار في اقتصاد مفتوح، لما له تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي، حيث يتم تحديد سعر الصرف تلقائياً من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة المحلية، ويجري تحديد سعر الصرف على ثلاث مراحل، الأمد القصير وعلى الأمد المتوسط، وفي الأمد الطويل.

حيث يتحدد سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى بتفاعل العرض من العملة المحلية والطلب عليها من قبل غير المقيمين والطلب على العملة المحلية من قبل المقيمين، ويتم هذا التفاعل بناء على التفاعل الأولي يتم من جهة المستهلكين مقابل عرض المنتجين، أي أن الطلب على الصرف الأجنبي هو طلب مشتق من الطلب المحلي على السلع والخدمات والأصول المالية غير المقيمة في الوقت الذي يعد عرض الصرف الأجنبي مشتق من الطلب الأجنبي على السلع والخدمات والأصول المالية المحلية.

3- تفاعل قوى العرض والطلب (نظام سعر الصرف العالمي):



يوضح الشكل (1-1) حالة السوق، فإذا حدثت زيادة في الطلب على النقد الأجنبي في سوق الصرف الأجنبي من قبل المقيمين لزيادة طلبهم على الواردات، وهي السلع الأجنبية مع بقاء العرض من النقد الأجنبي ثابتاً فإن هذا سوف يدفع بمنحنى الطلب إلى جهة اليمين وإحداث توازن جديد عند نقطة أخرى التي يكون عندها سعر توازني أعلى من السعر الأول، ويرجع ارتفاع السعر إلى ثبات العرض (Q عدم انتقال لمنحنى العرض) من النقد الأجنبي، ونتيجة زيادة الطلب عليها لتصبح الكمية الجديدة أكبر، وهذا يعني أن



قيمة العملة المحلية مقابل النقد الأجنبي قد انخفضت أي أنّ المستوردين المقيمين زاد عندهم عدد الوحدات من العملة المحلية للحصول على السلع والخدمات الأجنبية ولا يستمر هذا الوضع طويلاً، فبسبب ارتفاع قيمة الواردات (انخفاض قيمة العملة المحلية – ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأجنبية) سوف يتراجع طلب المقيمين على السلع والخدمات الأجنبية وهذا التراجع هو انخفاض في الكمية المطلوبة من النقد الأجنبي، وبالتالي انتقال منحى الطلب الى اليسار، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض السعر ومن ثمّ الكمية المعروضة من النقد الأجنبي لتصبح أقل، ويحدث التوازن عند نقطة التقاطع الجديدة أدنى من النقطة K، وهذا ما يعرف بسعر الصرف الحر (العائم).⁽¹⁰⁾

ويتحدد سعر الصرف وفقاً لمدخل المرونات من خلال ميزان السلع والخدمات على اعتبار أنّ رصيد ميزان المدفوعات ما الناتج الفرق بين الدائن والمدين، ومن ثم فإنّ أية تغييرات تحدث في معدل الصرف سوف تمارس تأثيراً على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات، ممّا يعود بالفائض على ميزان السلع والخدمات حسب افتراضات مدخل المرونات، ويتم تحديد سعر الصرف وفق مدخل الاستيعاب للمقيمين والأجانب، والذي يركز على سوق السلع ويهمل كلا من سوق النقود وتدفقات راس المال.⁽¹¹⁾

4- العلاقة بين سعر الصرف وميزان السلع والخدمات:

السوق للصرف الأجنبي من عرض وطلب للعملة المحلية، والتوازن التلقائي لسعر الصرف بين عرض السوق وطلبه يساهم في تحقيق توازن ميزان المدفوعات، فحدوث العجز يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة والفائض يؤدي إلى ارتفاعها. كما أنّ نظام سعر الصرف الحر يساعد على تجنب الاختلالات في السوق الخارجية، كانخفاض الطلب العالمي على الصادرات للاقتصاد المقيم، ممّا يؤدي إلى انخفاض الناتج منها، فتتخفص قيمة العملة المحلية، وفي ظل نظام سعر الصرف الحر انخفاض قيمة العملة المحلية يقلل من الواردات ويزيد من الصادرات فيزداد الناتج منها، على غرار سعر الصرف الثابت الذي يجعل من مثل هذه الاضطرابات والكساد والتضخم يسري إلى الاقتصاد المحلي وإلى الاقتصادات الأخرى.

في حالة تعرض ميزان المدفوعات إلى عجز مزمن قد ينجم عنه زيادة في حجم البطالة، فإنّ السلطات النقدية داخل الاقتصاد المقيم تقوم بتحديد قيمة العملة المحلية، أي أحداث تغييرات في سعر الصرف وتضع حد أدنى لقيمة العملة في هذه الحالة، وعند الفائض المزمن تحدد حد أعلى لقيمة العملة المحلية، ويتحدد سعر الصرف العملة

التأثير المتبادل بين سعر الصرف وميزان السلع والخدمات في ليبيا خلال الفترة 2001-2020 المحلية بتأثر ميزان السلع والخدمات وتأثيرات حساب رأس المال وخاصة في الأجل الطويل. (12)

5- علاقة سياسة تخفيض سعر الصرف بميزان السلع والخدمات: - حالة العجز:

ينتج عن تدني حجم الصادرات وميل المقيمين إلى اقتناء الواردات بشكل كبير، وتقوم السلطة النقدية بالتدخل لعلاج هذا الخلل، فنقوم بالتأثير في قيمة العملة المحلية وذلك بتخفيض سعر صرفها، وقد تلجأ الى هذا النوع من السياسة لتحقيق نوع من التقارب في الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فارتفاع الأسعار المحلية يضر بالصادرات ويشجع الواردات ويزيد حجم العجز في ميزان السلع والخدمات، فالتخفيض في سعر الصرف يشجع المقيمين على استبدال السلع المستوردة بالمنتج المحلي، كما يحفز الطلب الأجنبي على الصادرات، إلا أنها فعّالة في الحد من الواردات من السلع والخدمات ويزيد من حجم الطلب العالمي على الصادرات ويزداد الطلب المحلي على بدائل الواردات.

- حالة الفائض:

إنَّ فائض ميزان السلع والخدمات قد لا يكون مرغوباً دائماً، فهو قد يؤدي إلى صعوبات اقتصادية للاقتصاد المقيم، فعلى سبيل المثال تمثل الواردات الطبيعية ثروة للبلد المقيم، ومع ذلك فإنَّ التوسع في قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلى التحسن في ميزان السلع والخدمات، وارتفاع في سعر الصرف للعملة المحلية، الأمر الذي يقلص من دور القطاعات الأخرى فيقلل من حجم التنافس في الأسواق العالمية.

وعلاج ذلك يتم بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي للحد من ارتفاع سعر الصرف الأجنبي للحد من ارتفاع سعر الصرف المحلي أو التعديل في معدل سعر صرفها، لأنَّ تراكم الأصول الاحتياطية يمنع أو يحد من مرونة الاقتصاد المحلي تجاه هذه التقلبات، وخاصة في الأمد القصير. (13)

والفائض في ميزان السلع والخدمات لا تحمد عقباه في حالة استمراره لفترة طويلة، كذلك الفائض في ميزان المدفوعات، الأمر الذي يجعل من سياسة التخفيض والتي عادة ما تتبع لتقليص العجز ليست ثابتة أي أنها تأخذ في الارتفاع والانخفاض حسب الحاجة في السوق الخارجية.

المحور الثاني - سعر صرف الدينار الليبي:

لكي يتم الربط بالمؤسسات الدولية المتممة بالنظام النقدي الدولي، فقد انضمت ليبيا إلى صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي والمصرف الدولي للإنشاء والتعمير، وذلك



عام 1985م، وبما أنه من شروط الانضمام لصندوق النقد الدولي ضرورة إعلان العلاقة التي تحدد قيمة العملة الوطنية لكل بلد بالذهب أو بالدولار الأمريكي فقد أعلنت الحكومة الليبية في يوليو 1959 م، لصندوق النقد الدولي القيمة الأساسية للجنيه الليبي وهي ما يعادل (2.48828) جرامًا من الذهب الخالص، أو ما يعادل (2.80) من الدولارات الأمريكية.

وفي عام 1971 أعيد تسمية الجنيه الليبي ليكون اسمه (الدينار الليبي)، وبنفس قيمة الجنيه الليبي، وبسبب قيمة الدولار الأمريكي مرتين خلال فترة ثلاثة عشرة شهرًا، ممّا عرض معظم العملات الرئيسية للتعويم، تم إعادة تثبيت قيمة الدينار الليبي بالدولار الأمريكي منذ عام 1973، بحيث يعادل الدينار الليبي (3.3778) دولارًا أمريكيًا، واستمر العمل بهذا السعر التعادلي الى 28 مارس 1986، أعلنت سلطات النقد الدولية في ليبيا صندوق النقد الدولي رغبتها في تحويل ربط الدينار الليبي إلى حقوق السحب الخاصة بدلًا من الدولار الأمريكي، وبسعر دينار ليبي يعادل (2.80) من حقوق السحب الخاصة، وفي أول مايو 1986 حدد مصرف ليبيا المركزي وهو السلطة النقدية في ليبيا الهامش المسموح به للتغير في قيمة الدينار الليبي، عن القيمة الرسمية الثابتة بالنسبة لحقوق السحب الخاصة وهي (7.25%)، واعتبارًا من هذا التاريخ فقد سمح للدينار الليبي بأن ينخفض إلى أدنى حد مسموح به، وبالتالي أصبح الدينار الليبي مساويا (2.60465) من حقوق السحب الخاصة والجدير بالذكر أنه تم تعديل القيمة التعادلية للدينار الليبي عدة مرات مراعاة للتطورات الاقتصادية والمالية التي شهدتها ليبيا في نهاية مايو 2004. (14)

المحور الثالث - التزامن والتأثير والسياسة بينهما:

1-1 أثر تخفيض سعر الصرف على ميزان السلع والخدمات الليبي:

تخفيض قيمة الدينار الليبي عامل انكماش للواردات من السلع والخدمات، فيعود ذلك على الصادرات غير النفطية بالانخفاض، نظرًا لأنها تتوقف على مواد لا توجد محليا ويتم استيرادها من الخارج وكذلك انخفاض الإنفاق على الخدمات المختلفة التي تتطلب الإنفاق بالصراف الأجنبي، وبالتالي يؤدي ذلك الى انخفاض عرض الواردات في السوق المحلية من القنوات الاستيرادية القانونية، ومن آثار سياسة الرقابة على الصرف للدينار الليبي انخفاض قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية الأخرى، وعلى الأخص الدولار الأمريكي، وهذا يعني أنّ قيمة الدولار الأمريكي ستتجه إلى الارتفاع المستمر في السوق السوداء مقابل الدينار الليبي، هذا سيؤدي إلى زعزعة الثقة في الدينار الليبي، فالأفراد سيحاولون التخلص من الدينار الليبي واقتناء الدولار، خاصة

التأثير المتبادل بين سعر الصرف وميزان السلع والخدمات في ليبيا خلال الفترة 2001-2020
بالنسبة لمن يريد القيام بعملية شراء السلع، أو طلب خدمة من الخارج، حيث قد تلجأ السلطات في حالة وجود تضخم محلي إلى خفض السعر الاسمي للدينار، لكي تخفض سعره الحقيقي، وبالتالي يعكس صرف القوة الشرائية الثابتة، ولكن السعر الحقيقي للدينار الليبي قد لا ينخفض وربما يبقى ثابتاً اذا ارتفعت الأسعار المحلية، وهذا يعني أنّ السعر الحقيقي للدينار الليبي يبقى مبالغاً فيه، لأنّه سيعكس عجزاً في ميزان المدفوعات، وبالتالي تستمر هذه العملية دون أي نتيجة إيجابية، وهذا يمكن الإشارة إلى أنّ كثيراً من البلدان، وخاصة بعض البلدان النامية تخفض دور عملاتها المحلية حتى في تسوية الصفقات المحلية، فبعض البلدان تقدم خدمات محلية، ولكن تطلب دفع قيمة هذه الخدمات بالدولار، ولا تقبل دفع قيمة هذه الخدمات بالعملة الوطنية مثل ما هو معمول به في مصر وبعض بلدان أوروبا الشرقية، عند طلب بعض خدمات النزول في فنادق الدرجة الأولى، وشراء السلع من السوق الحرة (التي تباع فيها سلع مستوردة).⁽¹⁵⁾

1-2 أثر تخفيض سعر صرف الدينار الليبي على الصادرات:

تشمل الصادرات الليبية ثلاث أقسام:

أولاً - التأثير على الصادرات النفطية:

يتحدد سعر البرميل من النفط بظروف العرض والطلب في السوق العالمي، كما لا يعتمد قطاع النفط على المصرف المركزي في الحصول على العملة الأجنبية لشراء مستلزمات الإنتاج، هذا يعني عدم وجود علاقة بين سعر الصرف وبين قيمة الصادرات النفطية، أي أنّه وفي حالة افتراض انخفاض سعر صرف الدينار الليبي فستزيد قيمة الصادرات النفطية بالعملة المحلية في الميزان التجاري بنسبة التخفيض الافتراضي، حيث دخلت مرحلة التذبذب مع مطلع التسعينات الى منتصف التسعينات، ولا تعود هذه التأثيرات لسعر الصرف إنّما إلى الظروف السياسية التي مر بها الاقتصاد الليبي آنذاك، ثم أخذ بالارتفاع التدريجي مع مطلع عام 2000 الى سنة 2008 ما قيمته 75821.8 م.د.ل. وخلال العام 2012 بلغت الإيرادات النفطية ما قيمته 53181،5 م.د.ل.، ومن ثمّ بدأت الإيرادات النفطية بالانخفاض إلى أن وصلت إلى 4181،4 وهذه تعتبر أحد الأسباب أن لم تكن أهمها التي أدت إلى تغيرات أسعار صرف الدينار الليبي، وكذلك كما تطرقنا آنفاً الى العوامل السياسية وإيقاف ضخ النفط، ممّا سبب في خسارة بمليارات الدولارات لخزينة الدولة ممّا أثر سلبيّاً على باقي القطاعات الاقتصادية واستنزاف للاحتياطيات لدى المصرف المركزي.



ثانياً - تأثير الصناعات القائمة على المشتقات النفطية:

وتشمل هذه الصناعات كل من الصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية وصناعة تكرير النفط، حيث تقوم هذه الصناعات باستثمار واستغلال النفط الخام والغاز، ويشرف عليها ويمولها القطاع العام، ولكن هذه الصناعات تعتمد على مواد وأجزاء يتم استيرادها من الخارج، كما تعتمد أيضاً على العمالة الأجنبية، وتتصف بارتفاع تكاليف كل من الإنشاء والتشغيل، وحتى بافتراض أنّ هذه المصانع تنتج بكامل طاقتها الإنتاجية ولا تواجه صعوبات في التصدير، فإننا نلاحظ ارتفاع قيمة بنود المواد الخام وقطع غيارها المستوردة، وهذا يعني أنّ تخفيض سعر صرف الدينار سيؤدي إلى ارتفاع قيمة البنود وبالتالي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، ممّا يقلل المزايا النسبية لهذه الصناعات في السوق الدولية.

ثالثاً - التأثير على الصادرات الأخرى:

وتشمل الصناعة والزراعة والحرف والسلع الحيوانية، وهي لا تعتمد على النفط لإنتاجها، ويقوم بإنتاج هذه السلع كل الشركات العامة والخاصة، مثل هذه السلع تحتاج إلى مواد خام وأيدي عاملة ماهرة وغير ماهرة، وهذا الطلب يصبح مكلف في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية والبعض لا يمكن توفيره بالداخل وبالتالي استيراده بتكاليف أعلى تضاف إلى سعر المنتج، ممّا يقلل من حجم المنافسة وعدم الإقبال عليه من المستهلك الأجنبي إلا أنّها استجابة لسياسة التخفيض بالرغم من قصورها إلى إجمالي الصادرات. (16)

بالتالي مع جملة العراقيل الجمركية التي تضعها الدول الأخرى على وارداتها، وانخفاض الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد الليبي مع هيمنة القطاع الواحد على هيكل الصادرات، وعدم امتلاك الخبرة في ميدان السوق الدولي، وضالة مرونة الطلب الأجنبي على السلع والخدمات الليبية تفقد سياسة تخفيض سعر الدينار الليبي مقابل العملات الأخرى كل حسناتها، وتكون النتيجة هي ارتفاع الأسعار المحلية وبالتالي انخفاض الدخل الحقيقية للأفراد.

النموذج القياسي:

ركز الجزء التحليلي بقياس علاقة وأثر سعر الصرف على في ميزان السلع والخدمات في الاقتصاد الليبي، باستخدام بيانات سنوية لميزان السلع والخدمات للمدة 2001-2020 ولسعر صرف الدولار مقابل الدينار الليبي والبيانات مأخوذة من تقارير ونشرات سنوية مختلفة لمصرف ليبيا المركزي. ولهذا الغرض فقد تم صياغة العلاقة بين سعر الصرف (المتغير المستقل) وميزان السلع والخدمات (المتغير التابع) في نموذج قياسي، كالتالي:

التأثير المتبادل بين سعر الصرف وميزان السلع والخدمات في ليبيا خلال الفترة 2001-2020

$$MT_t = \alpha_0 + \alpha_1 EXC_t + \alpha_2 GDP_t + \varepsilon_t \quad (1)$$

حيث إن MT_t : قيمة ميزان السلع والخدمات بالعملة المحلية لسنة T

EXC سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي

GDP الناتج المحلي الإجمالي الليبي الاسمي

ε_t حد الخطأ

ونشير إلى أن صياغة النموذج بهذا الشكل كانت بالاستناد إلى الدراسات التي أطلع عليها الباحث، ومنها الواردة في قسم الدراسات السابقة في الدراسة الحالية، قام الباحث بإخضاع المتغيرين لاختبارات جذر الوحدة للتأكد من استقرارهما، وذلك بتطبيق اختبار

Dickey Augmented و Fuller (ADF).

ولتحديد قيم هذه المعلمات (α_0 ، α_1 ، α_2)، يتم إجراء الانحدار للمعادلة رقم 2 بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي لها، كما هو موضح أدناه، تصبح المعادلة على النحو التالي:

$$\ln MT_t = \ln \alpha_0 + \ln \alpha_1 EXC_t + \alpha_2 \ln GDP_t + \varepsilon_t \quad (2)$$

لمتابعة الإجراءات الموصى بها لتقدير هذا الانحدار، لا بد من التأكد من سكون متغيرات النموذج أولاً، ثم استخدم اختبار جوهانسون للتكامل المشترك Johansen Cointegration Test لتحديد وجود تكامل بين المتغيرات فإذا لاحظنا وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأنها متكاملة من الدرجة الأولى، يمكن تقدير معلمات المعادلة رقم (2) من خلال إحدى طرق انحدار التكامل، نقترح طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS).

ولذلك؛ فإن الخطوات التي سوف نتبعها في تحليلنا القياسي بعد اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية ومن ثم اختبار مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار التكامل المشترك، ومن ثم نعتمد في تحليلنا على (FMOLS) المعدل بالكامل لتقدير العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات. وذلك لأن (FMOLS) يستخدم تصحيحاً شبه حدودي (parametric correction- a semi) للتخلص من المشاكل التي تسببها العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وبالتالي يقدم تقديرات غير متحيزة. وبالتالي فإن اختيارنا (FMOLS) لهذه الدراسة مناسب.

النتائج ومناقشتها:

كما ذكرنا سابقاً، قبل البدء في عملية التقدير، نتأكد من سكون متغيرات النموذج، حيث يشير اختبار جذور الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر إلى أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة في مستواها، بل استقرت عند الفرق الأول. وبالتالي جميع المتغيرات متكاملة



من الدرجة الأولى **I(1)** نظرًا لأنَّ جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، يمكن استخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Johansen Cointegration Test للكشف وجود تكامل بين المتغيرات. حيث تم تأكيد وجود متجه واحد للتكامل بين المتغيرات من خلال اختبار الأثر Trace Statistic لجوهانسون عند مستوى أهمية 5%، كما تم تأكيد وجود متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات من خلال اختبار القيمة العظمى بواسطة الاختبار الإحصائي خاص بـ Max-Statistic Johansson Eigen، كما هو موضح في الجدولين رقم (1) و(2):

جدول 1: اختبار جذر الوحدة باستخدام Augmented Dickey-Fuller Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value
None *	.	25.5430	29.68
At most 1	0.61606	8.3119	15.41

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج STATA 15

ملاحظة: تم اختيار فترة الإبطاء الأمثل لاختبار ADF بناءً على معلومات معيار Akaike.

جدول 2: نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك Johansen Cointegration Test

المتغيرات	Augmented Dickey-Fuller Test				الرتبة
	المستوى		الفرق الأول		
	Stat	p-val	Stat	p-val	
LnMT	- 3.400	0.0515	- 3.415	0.0495	I(1)
LnEXC	-2.755	0.2138	- 5.765	0.0000	I(1)
LnGDP	- 3.810	0.2900	-6.093	0.0000	I(1)

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج STATA 15

وعليه يمكن تقدير معاملات المعادلة رقم (2) بطريقة طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS) وبعد الحصول على معاملات النموذج المقدر للمعادلة رقم (3)، وذلك كالتالي:

$$Ln MT_t = -30.688 - 3.30 LnEXC_t + 1.33LnGDP_t \quad (3)$$

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير التغيرات في سعر الصرف على ميزان السلع تفيد النتائج في والخدمات في ليبيا، باستخدام بيانات سنوية من 2001 إلى 2020. الجدول (3) بأنَّ قيمة معامل اللوغاريتم سعر الصرف حوالي 3.30 وسالبة الإشارة الجبرية ومعنوية إحصائياً عند المستوى 5% ومن ثم فإنَّ زيادة سعر الصرف بنسبة 1

التأثير المتبادل بين سعر الصرف وميزان السلع والخدمات في ليبيا خلال الفترة 2001-2020

% يؤدي إلى انخفاض في ميزان السلع والخدمات بما نسبته 3.3% خلال فترة الدراسة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أتى انخفاض سعر الصرف مقابل العملات الأخرى سيؤدي إلى لزيادة صافي السلع والخدمات، ولكن قيمة معلمة صغيره أي أنّ تأثير تغير سعر الصرف على تحسين ميزان السلع والخدمات الليبي محدود وضئيل. ويرجع ذلك إلى أنّ ليبيا تعتمد في دخلها بشكل رئيس على الموارد الطبيعية الخام كصادرات لها، وعدم وجود تنوع للصادرات غير النفطية. كما نلاحظ أنّ متغير سعر الصرف له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الليبي الإسمي وكانت دالة إحصائيا عند مستوي معنوية 1%. أي زيادة سعر الصرف بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13%.

جدول: 3 نتائج تقدير الانحدار بطريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS)

Dependent variable: lnMT		
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)		
Variables	Coefficient	Std. Error
lnEXC	-3.30 ***	(0.7275)
lnGDP	1.33***	(0.1594)
Linear	-0.0886***	(0.000384)
Constant	-30.688***	(0.0289)
Observations	19	
R-squared	0.025	

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج STATA 15 ونذكر بأنّ الاختبارات التشخيصية أوضحت خلو التقدير السابق من مشاكل القياس المعروفة: الارتباط الذاتي، عدم ثبات التباين، وعدم تحقق التوزيع الطبيعي.

التوصيات:

- (1) - بما أنّ أكثر من 95% من الصادرات من النفط يجب تخصيص جزء من العائدات النفطية لدعم إنتاج السلع المقابلة للواردات وحمايتها.
- (2) - تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر للاقتصاد المحلي وإيجاد بدائل أخرى.
- (3) - توصي الدراسة الحالية على أهمية رسم سياسة اقتصادية تهدف إلى استقرار سعر صرف الدولار مقابل الدينار بتخفيض قيمة العملة المحلية نتيجة للأثر المعنوي على ميزان المدفوعات خاصة والاقتصاد المحلي عامة، وكذلك تنفيذ السياسة الاقتصادية



في دراسة كل الآثار المتوقعة في الاعتبار من جراء التغيرات في سعر الصرف إضافة إلى توفر عوامل مختلفة لتحقيق التوقعات من تغيرات سعر الصرف.

الهوامش:

- E.(2021). The Effect of Dinar Exchange Rate Fluctuations on ،[1] Bouaghi ،the Balance of Payments in Algeria Quantitative study (1992-2018) 1420-1437،8(1)
- N. A. (2021). IMPACT OF EXCHANGE RATE ، & Bukar، M. A.،[2] Usman ON BALANCE OF PAYMENT IN NIGERIAN ECONOMY: EVIDENCE FROM QUANTILE REGRESSION. Journal of Conflict Resolution and 114-125، 1(1)،Social Issues
- N. (2021). IMPACT OF EXCHANGE RATE ON BALANCE ،[3] Nnamdi 104-118، 4(2)،OF PAYMENTS IN NIGERIA. Development
- O. G. (2022). How Exchange Rate Changes Affect Trade ،[4] Samuel 43-، 5(2)،Balance in Ghana. Journal of Economics and Financial Analysis 62.
- M. (2017). Does Balance of Payments Constrained Growth ،[5] Al-Mahish ،Model Hold in Saudi Arabia?. Journal of Finance and Economics Research 1-15،2(1)
- (6) خالد فيحان الدليمي، علي أحمد2020، العلاقة التبادلية بين المتغيرات النقدية وميزان المدفوعات في العراق للمدة 201-2044، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الاقتصاد، ص 266-288.
- (7) يوسف يخلف مسعود، سامي عمر ساسي، اختبار العلاقة السببية بين أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي 1993-2010، للفترة العدد 2014 العدد4.
- (8) عبدالرزاق محمد التلاوي، 2021، اختبار العلاقة السببية بين التغيرات في سعر الصرف وميزان المدفوعات الليبي خلال 1966-2021، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 19(1)، ليبيا
- (9) شكري محمد غانم، مبادئ الاقتصاد الدولي، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتكوين والتدريب المهني،1999،1989
- (10) صبحي تادريس قريصه، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية بيروت 1983ص342،343
- (11) - نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل سعر الصرف، القاهرة، دار الكتب المصرية، 2006، ص 16-21
- (12) موري دخاي كريانين، الاقتصاد الدولي، الرياض، دار المريخ 2007، ص 315.
- (13) دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، 1993، ص 180
- (14) صالح فرحات شرنه، سالم أحمد الفرجاني، المقومات الرئيسية للاستثمار في الاقتصاد الليبي، طرابلس، منشورات الدار الأكاديمية، ص 234، 236.
- (15) د-عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، بنغازي، منشورات مركز البحوث الاقتصادية، 1992م، ص65
- (16) بحث مقدم لمؤتمر تنمية الصادرات الليبية بنغازي مركز بحوث العلوم الاقتصادية 1991، ص162